(المدى) مع مثقفي الفرات الأوسط

للانتخابات دور في رسم هويتنا الوطنية

يرى المثقفون في الفرات الأوسط أن الانتخابات المقترحة في بداية العام القادم خطوة صحيحة ، تسهم بتوفير الأمن والاستقرار لأنها ستؤدي حتماً إلى سلطة تشريعية وحكومة منتخبة مثلما ستسهم برسم الحدود الخاصة لكل من السلطتين وتوفر مجالاً واسعا لإعادة اعمار و بناء القطر .و تلعب دوراً بارزاً في ارساءدعائم الحياة الديمقراطية الجديدة ، وتقترح نوعاً جديداً من العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. ووجهت (المدى) سؤالاً إلى عدد من مثقفي الفرات الأوسط ، استطلعت فيه اراءهم حول هذه التجربة وموعدها وآفاقها المستقبلية وتأثيرها الحتمي على الثقافة في العراق.

ناصر حسين ناصر

مستقبل العراق الديمقراطي

قال الأستاذ أمين قاسم خليل/ ناقد تلفزيوني:

ان تصاعد وتيرة النشاط الارهابي الذي استهدف المدنيين والبنى التحتية، يؤثر حتماً في العملية السياسية الجارية في البلاد، ووصولاً إلى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وعليه فإن المهمة التي يجب ان تتوحد حولها جميع القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة التي يهمها مستقبل العراق الديمقراطي، هي تصعيد وتيرة العمل الوطني الموحد، من خلال تعبئة الرأي العام العراقي ضد النشاطات الارهابية المعادية لا على مستوى التصدي للكشف عن العناصر الارهابية وملاحقتها ورصد نشاطها. بل دعم النشاط الأمني وجهود السلطة وأجهزتها مع جهود القوى السياسية والاجتماعية من خلال عمل منظم ومبرمج ووفقاً لهذا المنظور، يمكن ان تتوفر إمكانيات إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وهو ما يعمل جميع المخلصين على تحقيقه.

الانتخابات ترسيخ للديمقراطية

وأكد د.علي إبراهيم (كلية التربية) جامعة بابل على ان خوض الانتخابات يساهم بترسيخ الديمقراطية وتحقق الرفاهية للشعب ويضع حداً للاحتلال وتفتح الآفاق واسعة امام الطاقات العلمية والثقافية ذات التوجه الوطني والديمقراطي ويجب على القوى السياسية ان تعمق مواقفها المشتركة عبر الندوات الثقافية التي سيكون لها اكبر الاثر في الاعداد لهذه الانتخابات إلا اننا نريد بناء وطن ديمقراطي، تتسيد فيه سلطة قضائية تحكم وتضع حداً لجميع المظاهر السلبية التي عرفناها الآن، مثل البطء في بناء مؤسسات الدولة (الجيش والشرطة والأمن) وملاحقة مظاهر الرشوة والفساد الإداري والقضاء على البطالة وغيرها من الأمور التي تعرقل مسيرة وطننا وتطلعات شعبنا.

التحضير الجيد ضمان لنجاح الانتخابات

وأشار الأستاذ احمد الناجي/ كاتب إلى ضرورة التحضير الجيد للمستلزمات المطلوبة من أجل نجاح هذه التجربة الجديدة وذلك عبر المداولات والتفاهمات لضمان مشاركة جميع مكوناة الشعب العراقي السياسية والقومية، بحيث تأخذ دورها المطلوب والمعبر عن قدراتها وطاقاتها. ولابد من التأكيد على الدور القيادي الذي بامكان الفصائل المثقفة ان تلعبه وتأخذ فرصتها التاريخية التي لم تكن ممنوحة لها من قبل. وتحقق حلم العراقيين بوطن مركزه الحرية والديمقراطية، سيشهد ازدهاراً للثقافة والفن فيه.

للمثقف دور فاعل في التحولات الكبيرة

وقال القاص والناقد جاسم عاصي/كربلاء مركزاً حديثه على الدور التاريخي الذي لعبته الثقافة في العراق خلال مراحل نضال الشعب الوطني/ التحرري وكيف استطاع الادباء والفنانون رسم حدود ثقافة وطنية، لها ملامح مميزة، واتسمت بمحاولاتها التحديثية المستمرة. ومثل هذه الفصائل يجب ان تأخذ دورها وتحوز فرصتها الضائعة وان يكون للمثقف دوره المطلوب ويغادر تبعيته إلى السياسيي لان حركة التحول الاجتماعي والتغيير الكبير يساهم المثقف بصياغته وعلينا انصاف الادباء والمثقفين أو بالاحرى عليهم تحديد واختيار مواقعهم في النشاط الاجتماعي والسياسي.

الانتخابات نافذة نحو المستقبل

وأشار د.جاسم حميد/ جامعة آل البيت . كربلاء إلى ان اشتداد الصراع واكتسابه طابعاً دموياً يضعنا على حافة مرحلة خطرة جدا، وهي مرحلة الانفتاح على المستقبل أو العودة إلى الماضي السلفي، البغيض. نريد الآتي ونحن أقدر كمثقفين على رسم مشهده الديمقراطي، ولا بد لنا من تداول الحرية الثقافية بشكل انساني ولائق وعلينا ادراك المخاطر التي تستهدف حركة الثقافة والغنى وعبر رموزها وليس صعباً معرفة ما يعنيه استهداف الادباء والعلماء والاطباء من خلال الإرهاب والقتل والاختطاف.

الإبداع سلاحنا ضد الهمجية

اختصر الشاعر موفق محمد حديثه ليؤكد بإن الإبداع سلاح مهم للمقاومة واحباط الهجمات الارهابية التي عطلت الحياة أو كادت عبر نشاط دموي. سنظل نقرأ ونكتب ابداعاً هو السلاح العراقي المختبر منذ الازل ولا نملك إلا التصفيق لكل الشرفاء من الادباء والفنانين.. الحياة لنا والموت والعار للذين احترفوا الدم وسيلة للحوار.

للاعلام دور في التعبئة

وقال الأستاذ حسين علي الجبوري/ كاتب من كربلاء: أرى ان للاعلام تأثيرا كبيرا في تفعيل العملية الانتخابية وتشجيع المواطن على المساهمة فيها. كما لابد من احترام الموعد الذي حدده قانون إدارة الدولة. وتوفير ما يساعد على انجاح العملية وضرورة ان تأخذ الأمم المتحدة دورها الفاعل في التحضير والاشراف، كما لابد وان يتعرف المواطن على وظائف المفوضية.

قطع أثرية مهربة من العراق

عمان / محيي المسعودي

ضبطت دائرة الجمارك الاردنية ست قطع اثرية مهربة من العراق يعود بعضها إلى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد/ العصر البرونزي المتأخر وحمل بعض القطع الاثرية ملصقات حديدية تعرف بالقطع والفترة التاريخية التي تعود لها مما يقدم دليلاً قاطعاً على ان القطع من مقتنيات المتحف العراقي الذي تعرض للنهب المنظم بعد دخول قوات الاحتلال إلى بغداد.

والقطع الاثرية الست كما كتب على بعضها هي:

١. تمثال لآلهة بارووري . إيران باستان ١٥٠٠ ق.م.

٢. ثور مجنح ٧١٠ ق.م.

٣. الملكة دوره اشكاني ١٥٠ق.م.

٤. اسد بابل وملوية سامراء.

وقال مدير عام الجمارك ان القطع ضبطت في سيارة مواطن عراقي عند تفتيشها في مركز الكرامة على الحدود الاردنية العراقية وسنحول هذه القطع إلى خبراء آثاريين لمعرفة حقيقتها وقيمتها التاريخية. وكان الأردن قد ضبط على حدوده أكثر من ١٥٠٠ قطعة آثارية مهربة من العراق منذ بدايات الاحتلال وما تزال محفوظة في دائرة الآثار ومستودعاتها برغبة من الجانب العراقي لحين استقرار الأوضاع فيه.

ثقافة عراق اليوم:

هل الثقافة العراقية على مفترق طرق؟

بات من الواضح ما سيكون عليه حال الثقافة والإبداع في ظل الأنظمة الدكتاتورية ، خاصة عندما تكون على هذا القدر من التخلف وانعدام الأفق العلمي والمستويات الأكاديمية لدى أفرادها ومسؤوليها الميدانيين. أفصح عن هذه التجربة المريرة الواقع المجرد قبل أن يلحقه الدارسون والباحثون بدراساتهم وبحوثهم التي توصلت إلى نتيجة محددة هي المعيار الذي تُقاس على مقاسه جميع النتاجات الفنية الإبداعية في التاريخ : لا إبداع حقيقي دون حرية التعبير عن الرأي. يموت الإبداع حيث تُخنق الحرية.

(٢-٢)

علي عبد العال

هكذا وجد المثقف العراقي، أو المهتم أو المسؤول عن هذا الحقل، نفسه يقف بعد ثلاثة عقود ونصف على خرائب وأطلال ثقافية تشبه إلى حد كبير المقابر الجماعية على صعيد تطبيق سياسة الحزب الحاكم اليومية في المجتمع العراقي. المطلوب من هذا المثقف تجاوز هذا الوضع الكارثي. كيف؟

نقول بكل ما نتوخاه من الموضوعية أن الحرية هي وحدها تمثل مكسبا كبيرا للثقافة العراقية بعد إزاحة كابوس الدكتاتورية عن البلاد. وبالدرجة الأولى عندما يتوصل المجتمع، أي مجتمع كان، إلى سن وتشريع القوانين التي تكفل هذه الحرية دستوريا، فإن الزمن كفيل بتخطي جراح وعثرات الماضي. وقد حدث ذلك لبلدان وشعوب خضعت لمثل هذه الأنظمة البشعة في تاريخها، وأقرب أمثلة معاصرة هي ألمانيا واليابان وإيطاليا، التي عادت شعوبها لتحتل مواقعها الطبيعيه بين الأمم والشعوب عبر إسهامها الإبداعي والثقافي على جميع المستويات الفنية الثقافية الإنسانية. الوسط الثقافي العراقي يختلف اختلافا كبيرا عن الأوساط الثقافية في بلدان الجوار العربية وغير العربية. لا نقول اختلافا نوعيا وإنما اختلافا جوهريا تستدعيه مكونات هذا الوسط وعناصره الخصبة والمتنوعة وتجربته التاريخية في هذا المضمار. وهي تُعد تجربة إنسانية رائدة وأنموذجاً مستقبلياً يخيف النخب الحاكمة وملحقيها من مثقفي السلطات الرسميين في ذلك المحيط. لم تكن الثقافة العراقية في مستوياتها الإبداعية ثقافة عنصرية كما أُريد لها أن تكون في حقبة النظام الدكتاتوري. ولم تكن ثقافة عدائية تنتقص أو تحرض على الآخرين. كانت، ولا تزال، في بذورها وجذورها الأولية الأصيلة ثقافة إنسانية غنية وعميقة بمحتواها الإبداعي ومفتوحة على ثقافات العالم دون مشاعر الوجل أو عقد النقص من تطور الآخرين. لأنها ثقافة تستند إلى تاريخ إنساني طويل يُعد تراثا ثقافيا للبشرية جمعاء، يمر عبر أفق زمني واسع وبعيد المديات، ابتدأ باكتشاف الحرف واستخدام اللغة لكتابة تاريخ الإنسان وتدوين سلوكه البشري وثقافته الاجتماعية قبل آلاف السنين في أرض ما بين النهرين.

المثقفون العرب ودورهم التاريخي في العراق

تاريخيا لم تكن الإمبراطورية العثمانية التي بسطت سلطتها باسم الدين الإسلامي على جميع البلدان العربية وضمتها تحت راية باب السلطان العالي لتميز بين مواطن سوري أو عراقي أو لبناني أو أردني أو خليجي أو مصري وغير ذلك. أصلا لم تكن توجد مثل هذه التشكيلات الجغرافية والأوطان العربية ذات الحدود الوهمية على الخارطة كما هو الحال عليه اليوم. وكان الجواهري يذهب إلى فلسطين ولبنان وسورية . بلاد الشام . من دون وثيقة معقدة أو جواز سفر ليقرأ شعره. وحدث ذلك بعد سقوط تلك الإمبراطورية ايضا. وبالإمكان لمواطن سوري أن يصبح وزيرا للتربية "المعارف" في العراق . ساطع الحصيري . وهذه الحركة بين البلدان والشعوب العربية كانت طبيعية وتتم بمنتهى البساطة والديناميكية على الأصعدة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية حتى قامت تلك الأنظمة التي لا يزال عدد كبير منها اليوم قائما واستمد شرعيتها في حكم البلاد والعباد تحت راية القومية العربية. وهي الأنظمة المعروفة نفسها التي نسفت جميع مفاهيم هذه القومية المدعاة، وفي مقدمتهم النظام العراقي السابق. أما الآن، وبفضل هذه الأنظمة التي تحولت إلى أجهزة أمنية متمرسة بالشراسة وانعدام القيم العربية الأصيلة في مستوياتها الأخلاقية البسيطة، فقد تعذر دخول مواطن عربي إلى بلد عربي آخر وبات يشبه المعجزة إذا لم يمر عبر القنوات الرسمية للسلطات الحاكمة. يجد الإنسان نفسه يترحم على الماضي في أغلب الأحيان. لا نريد أن نفعل ذلك الآن وفي هذا المقام. كل ما نفكر به ونريد أن نقوله ونوضحه لأخينا المثقف العربي هو أن العراق الجديد سيكون ساحة حقيقية للحرية والإبداع وعليه إلا يخاف من المستقبل الذي ينتظر هذه التجربة في العراق. هذا الكلام غير موجه لمبدعي الرأي والكلمة الحرة من المثقفين العرب الذين خاضوا غمار تجاربهم في سجون بلدانهم وهم الأحرار الشرفاء الذين يعرفون جيدا معنى أن يكون الإنسان حرا ومعنى أن يكون بلدهم حرا. وإنما هو موجه إلى المغرر بهم من الكتاب والصحفيين والإعلاميين الذين لا يرون سوى جزء مبتسر من الواقع والحقيقة ويغضون الطرف عن مجريات التاريخ وشروطه التي لا تعرف الحياد أو المجاملات. يقف المثقف العراقي اليوم وهو يحصل على حريته وفك أسر قيوده للانطلاق إلى عالم اكثر رحابة وأكثر صدقا وأكثر تعبيرا عن رأيه. بينما يترصد به مثقفو السلطات العاجزون عن ممارسة دورهم الحقيقي في اللحاق بركب التطور، والعاطلون عن أداء مهامهم الحياتية، هؤلاء المجردون من الصدق هم الذين يقفون له بالمرصاد. يجري ذلك كله وهم يرون بأم أعينهم ماذا يمكن لقوى الظلام والدهماء أن تفعله بالبشر والمجتمع في بلد أخ وجار كالعراق. ويستسيغون إبدال مشروع صدام حسين القومي المزيف بمشروع الجندي الأردني الهارب من وجه العدالة أبو مصعب من محافظة الزرقاء الأردنية. ومشروع التنوير الاسلامي بعصابات الذبح والخطف. وربما لعجز في الرؤى، أو تواطؤ مقيت بين الإنسان والشيطان يغفل بعض المثقفين عن رؤية اليقين. ويتحدثون عن "مقاومة مسلحة" في العراق لكي يصفوا شراذم من العصابات وفلول من الدهماء أغلبهم من الدخلاء على هذا البلد ومن يتامى الدكتاتورية البائدة وهم يبطشون بالناس العزل في الأسواق الشعبية والحارات السكانية، ويفخخون العربات بالمتفجرات في وجه الأجهزة الأمنية المسؤولة عن حفظ النظام وتحقيق درجة متوازنة من الأمن بعد التغيير. ويرفعون الأنخاب والكؤوس في النوادي الليلية على أنغام الأغنية العراقية الشهيرة "ياالبرتقالة" عند تفجير كل عبوة ناسفة في شوارع بغداد أو الموصل أو البصرة وباقي مدن العراق. هؤلاء البشر الذين يهللون لسقوط الأبرياء وتخريب البلاد وإلحاق الدمار بمؤسساته ليسوا من المثقفين. إنهم نوع من السياسيين المأجورين والاستغلاليين لمصائب الآخرين. نكتب هنا من منطلق ثقافي وإنساني ما نتوخاه أن يكون دعوة لهؤلاء الأخوة والزملاء منح المثقف العراقي الفرصة والوقت ليعلن مشروعه على أرضه من دون مزايدات قومية أو دينية يزخر بها العراق على مر القرون، بل هو مدرسة عريقة ومتمرسة بهذا الخصوص.

أكثر من مسؤول ثقافي عراقي مد يده لهؤلاء الزملاء والأخوة بأن يفتحوا صفحة جديدة ويقتربوا من الواقع لكي يساهموا ببناء العراق الجديد، العراق الحر الخارج من كابوس الدكتاتورية المرعب، لكن يبدو من الصعب عليهم قيئ الطعم الدسم القديم. إن ذلك يتطلب الوقت الكافي لهضمه تماما حتى تفرغ المعدة والجيوب من جديد.

طبعت النظم السياسية العربية ممارسات بلدانها الثقافية الرسمية في العقود الثلاثة الأخيرة بسمات متشابهة ومتقاربة في إيقاعها الرتيب البطيء الذي عجز عن اللحاق بالتطور الثقافي الذي شهدته معظم البلدان في العالم أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الجديد. خصوصا في عصر العولمة والأنترنيت. إضافة إلى هذا العجز الذي كانت تبرره مرافق مسؤولة داخل هذه الأنظمة بـ "خصوصية المجتمع الشرقي" أو "أحكام الشريعة الإسلامية" التي تجيز هذا وتحظر ذاك، حتى شهدنا في السنوات الأخير تدخل مؤسسات دينية في الشأن الإبداعي والإنتاج الثقافي من سينما ومسرح وشعر ورواية أكثر مما قرأنا عنه في عصور الانحطاط السياسي والثقافي لعصور الخلافة الإسلامية في مراحل احتضارها الأخيرة. ولوحظ مستوى التشجيع الرسمي لهذه التدخلات القسرية للمؤسسة الدينية في النشاط الثقافي، وتلك المؤازرة التي اتخذت شكل الصمت "الراضي" حينا، و أحيانا أخرى اتخذت على عاتقها مهمة تنفيذ القرارات الصادرة عن دور الإفتاء فتقوم السلطات من خلال أجهزتها الأمنية بمصادرة ومنع تلك الكتب وسحبها من المكتبات ودور العرض وملاحقة المبدعين قانونيا وأخلاقيا وزجهم في السجون أو تغريمهم غرامات مالية يعجز عن تسديدها الكاتب أو الفنان في بلدنا المشهورة بثراء الحكام وفاقة الأدباء.

هذا جانب من المشهد الثقافي العربي الحاضر، أما الجانب الآخر، الذي شكل بدوره ظاهرة شديدة الوضوح، فقد تجلى بوجود أعداد لا يستهان بها من المثقفين العرب الهاربين من سلطات أنظمة الحكم في بلادهم. فاضطروا إلى العيش في المنافي لتنفس هواء الحرية والتحرر من القيود المفروضة على حرية الكتابة والإبداع بعيدا بلدانهم. ولقد تعرض الكثير من هؤلاء المبدعين إلى الملاحقات والمضايقات والاعتداءات التي وصل مستواها إلى التصفيات الجسدية عندما تم اغتيال فنان الكاريكاتور الفلسطيني الكبير ناجي العلي في لندن أواخر الثمانينات. وكانت مستويات تلك الملاحقات تتفاوت بين بلد عربي وآخر. وتبلغ القسوة أشدها عندما يكون النظام قاسيا على درجة من العلانية التي لا تعرف الخجل كما هي حال النظام الدكتاتوري في عهد صدام حسين. وكان بعض المثقفين العرب من طبالي الأنظمة يعدون القسوة شجاعة، والحرية تمرداً والإبداع خروجاً عن الدين والديموقراطية تهديداً لأركان وأسس القومية العربية وهكذا دواليك. لكن يجب إلا نغفل الوجه الآخر لهذه الصورة البشعة التي فرضتها أنظمة غير شرعية غيبت الجماهير العربية طوال أربعة عقود لم تعرف فيها هذه الشعوب أية ممارسات ديموقراطية ولو على المستوى السطحي والشكلي البسيط. ومنع الشارع العربي حتى عن إعلان تضامنه مع الشعب الفلسطيني وهو يخوض غمار انتفاضته ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وكانت الأنظمة العربية الدكتاتورية التي جاءت واستولت على الحكم باسم القضية المركزية . الفلسطينية تطلق مجنزراتها ومدرعاتها وجيشها في شوارع عواصمها للضرب بيد من حديد على الجماهير الغاضبة وهي تعبر عن تضامنها الشفهي مع الشعب الفلسطيني المنكوب. الوجه الآخر تمثل، ولازال، بشراء تلك الأنظمة المعششة في أعشاش الحكم حتى وإن خلص بيضها وكبرت فراخها، ولم تعد قادرة على الإنتاج والتطوير في أي مرفق من مرافق الحياة، عمدت إلى شراء دور نشر كاملة وصحف حرة كبرى تصدر في الخارج، خصوصا في الدول الأوروبية، مع أطقمها الكاملة من الصحفيين والكتاب والإداريين، لتكون بمثابة منابر تصدح بمنجزات تلك الأنظمة الوهمية. وفي هذه الحظائر الإعلامية لا يوجد مكان للمثقف المنفي ولا لقلمه أو رأيه مهما كان عاديا أو بسيطا. المهم هو فرد "معارض" لهذا للنظام أو ذاك. وتلك "دمغة" وختم بالشمع الأحمر لا تزول إلا بمعجزة ربانية، كسقوط النظام ذاته. وبعد سقوط نظام الطاغية في العراق وجدت بعض تلك الصحف والدوريات نفسها في مأزق كبير، معها رهط من الأقلام التي كانت تدبج المقالات في المديح والتزلف وبث الدعايات الكاذبة وحرف مسار الحقيقة وحجبها عن المواطن. لو أن صدام حسين قد قُتل في الحرب كجندي عراقي مسك الحكم لثلاثة عقود ومن واجبه الموت دفاعا عن هذا الكرسي الذي تربع عليه كل هذا الزمن وأكل هو و طغمته من خيرات حكم بلد غني وقوي كالعراق، لأختلف الحديث الآن. لكنه يمكث الآن في السجن بانتظار المحكمة، وهو يقدم الاسترحام ممن لم يرحمهم في السابق. في هذا الوضع غير الطبيعي وغير المألوف في تجارب الأنظمة العربية الحاكمة، إذ إماان تتم تصفية الحاكم غير المرغوب فيه وقتله كالسادات على سبيل المثال، أو يتولى الباري عز وجل إزهاق روحه. لكن الرئيس العراقي يجلس في السجن في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة من التاريخ العربي، وهذا يمد بعض الصحف التي كان يمدها بالمال، أو يملكها ببعض الطاقة على مواصلة التزييف وحرف مسار الحقائق التي باتت أكثر وضوحا من إمكانية حرف مساراتها التاريخية الواضحة.

نقول للمثقف العربي المخلص لقضايا الجماهير أن يفحص الموقف الراهن في العراق، أن يفحص القوى التي تعبث بالأمن والاستقرار وأرواح الناس الأبرياء، وتخرب موارد وطاقات البلد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. من يقف وراءها؟ ومن يغذيها؟ ومن هي الجهات ذات المصلحة بهذا التخريب والدمار الذي سوف لن يتوقف إذا ما أستمر على هذه الوتيرة المتصاعدة ليطال جميع دول المنطقة ناشرا الخراب والدمار والأفكار الظلامية.

يقف العراق اليوم على مفترق طرق وخيارات صعبة وتجربة جديدة. يقف على أبواب الانتخابات لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن. ويقف على أعتاب دستور جديد بعد غياب وتغييب أستمر بفضل الأنظمة الشمولية قرابة الأربعين عاما. ويقف على أبواب مرحلة جديدة تحاول إرساء الملمح الثقافي للعراق الجديد. حرية النشر وحرية الإبداع وحرية التعبير عن الرأي والتظاهر والمشاركة في العملية السياسية الجارية جماهيريا. مرحلة يقول فيها المثقف العراقي وداعا للجريدة الرسمية للحزب الحاكم، وداعا لقناة التلفزيون صاحبة الاحتكار والامتياز الوحيد للنشر والتعبير عن رأي السلطة ولا شيء غير رأي السلطة. وداعا لرجال الأمن الأميين الذين لا يقرؤون ولا يفقهون لكنهم يمتلكون أدوات القتل والمطاردة والمصادرة والتكميم. نعم تقف الثقافة العراقية اليوم على مفترق طرق هام وخطير، وبحساب التاريخ والتطور والتحديث، يبدو ذلك المفترق أصلح بكثير من الموقف الخامل المعطوب في حضرة حاكم مستبد تجاوزه الزمن والتاريخ والأحداث.